

التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الجزائر وتركيا: واقع وآفاق

Economic cooperation and trade exchange between Algeria and Turkey: Reality and prospects.



د. بن صغير رانية

جامعة يلدز التقنية (تركيا)

seasonsdz@hotmail.com

د. فتان الطيب

جامعة تلمسان (الجزائر)

taieb.fettane@univ-tlemcen.dz

د. بوشنتوف نوال*

جامعة تلمسان (الجزائر)

nawal.bouchentouf@univ-tlemcen.dz

مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية

مخبر النقود والمؤسسات في المغرب العربي

تاريخ النشر: 2023/12/30

تاريخ المراجعة: 2023/09/30

تاريخ الإستلام: 2023/09/17

ملخص

نحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وتركيا والتي شهدت تقاربا ملحوظا لاسيما في السنوات الأخيرة، حيث تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات وإطلاق العديد من المشاريع في إطار شراكة "رابح رابح"، توصلت الدراسة إلى أن تركيا تعد من اكبر الشركاء التجاريين للجزائر بعد الصين مجسدة العديد من الاستثمارات في العديد من المجالات منها النسيج والصناعات الغذائية، الحديد والصلب ومشاريع البناء وغيرها، تسعى الجزائر من وراء الشراكة مع تركيا إلى الاستفادة من التجارب والخبرات وجلب التكنولوجيا حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا حوالي 5 مليار دولار، ويعملان سويا من أجل مضاعفته ما سيسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: شراكة، تعاون، الجزائر، تركيا، رابح رابح.....

Abstract:

In this research paper, we attempt to shed light on the economic relations between Algeria and Turkey which have witnessed a remarkable rapprochement especially in recent years, when a group of agreements were signed and many projects were launched within the framework of the "winner winner" partnership, The study concluded that Turkey is one of the largest trade partners for Algeria after China embodies many investments in many fields, including textiles, food industries, iron and steel, construction projects, etc, Through the partnership with Turkey, Algeria seeks to benefit from experiences and expertise and bring technology, as the volume of trade exchange between Algeria and Turkey is about 5 billion dollars and they are working together to double it, which will allow for the diversification of the Algerian economy in the future

Keywords: Partnership, cooperation, Algeria, Turkey, winner winner...

* المؤلف المرسل: بوشنتوف نوال nawal.bouchentouf@univ-tlemcen.dz

مقدمة

يتجه العالم في الوقت الحالي في ظل العولمة إلى التكامل الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي عبر ما يسمى بالشراكة الاقتصادية بين الدول ضمن تكتلات أو إبرام اتفاقيات للتحالف أو إقامة معاهدات للتعاون، الهدف منها هو الحفاظ على استقرار الأسواق المحلية وتطوير المنتجات الوطنية ودعم تنافسيتها في ظل بيئة دولية متغيرة.

تعتبر كلمة شراكة عن "فكرة التعاون القائمة على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول، إلا أن الشراكة كآلية للتطور والتنمية ظهرت حديثا بحيث نجد معظم دول العالم قد بدأت تتبع سياسة الخصوصية أو اللجوء إلى الشراكة كشرط سابق أو ملازم للحصول على المساعدات التقنية والاقتصادية" (أوشن، 2011).

ترتبط الجزائر وتركيا بعلاقات وقيم تاريخية مشتركة وميراث ثقافي وسياسي واقتصادي يعزز من العلاقات الجزائرية التركية، ونظرا لأهمية الجزائر في إفريقيا إذ تعتبر هذه الأخيرة بوابة القارة الإفريقية تتمتع بإمكانيات طبيعية و مؤهلات بشرية ضخمة وعمق جغرافي جيد تؤهلها لتكون دولة محورية في فضاءها الجيوسياسي، في هذا السياق تسعى تركيا إلى تعزيز علاقتها بالجزائر عبر بناء شراكة اقتصادية قوية بين البلدين تضمن تنفيذ التعاون الاقتصادي بينهم.

وبناء على هذا ستحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء عن واقع الشراكة الاقتصادية بين الجزائر وتركيا وبالتالي يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو واقع التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتركيا؟ وللإجابة عن الإشكالية وجب طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشراكة الاقتصادية؟

- ما هي أبرز مجالات التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتركيا؟

الفرضيات:

الفرضية الأولى: تمثل تركيا أهم الشركاء الاقتصاديين للجزائر في إطار الشراكة الاقتصادية.

الفرضية الثانية: يساهم التعاون الاقتصادي الجزائري التركي في ترقية الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة واقع التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتركيا ومعرفة أهم مجالات

الشراكة الاقتصادية بين البلدين وكذا معرفة وتقييم أهم الاستثمارات الثنائية بينهما، وكذا إبراز حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا.

منهج الدراسة: تعتمد هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي في وصف عمق الشراكة الاقتصادية بين الجزائر وتركيا وأهم الاستثمارات الموجودة بين الطرفين.

1. الدراسات السابقة

دراسة (جمعة، مدني، و محمد، 2017) حول "دور الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية واقع وآفاق (المجال الصناعي نموذجاً)"، هدفت الدراسة إلى إبراز مختلف مجالات الاتفاق الاقتصادي الثنائي بين الجزائر وتركيا وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، توصلت الدراسة إلى أن صناعة الحديد والصلب وصناعة النسيج هم أبرز الصناعات التي تولدت من خلال الشراكة الجزائرية التركية، وأنه وفي الواقع حصيلة الاستثمارات التركية في الجزائر ضعيفة ولا زالت غير كافية خاصة في القطاع الصناعي لإنعاش الاقتصاد الجزائري.

دراسة (Dincer, Ayca Tekin, & Pinar, 2018) حول "اتفاقيات التجارة الحرة في كل من تركيا والجزائر"، هدف الباحثون في هذه الورقة إلى معرفة تأثير اتفاقية التجارة الحرة التي وقعتها الجزائر في 2005 مع الاتحاد الأوروبي على التدفقات التجارية لتركيا وتحديد آثار التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر للفترة 1996-2013.

توصلت الدراسة إلى أن التجارة الثنائية بين الجزائر وتركيا قد تأثرت سلباً بسبب اتفاقية التجارة الحرة وأنه كان من الممكن أن تكون بنسبة أعلى بمقدار 12 % و 17 % على التوالي لو لم تكون هناك اتفاقية تجارة حرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

دراسة (بضياف، 2020) تحت عنوان "اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2019) بين الواقع والمأمول" هدفت الدراسة إلى تقييم اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005، من خلال معرفة النقاط التي استفادت منها الجزائر والتحديات التي تعترضها، توصلت الدراسة إلى أن من مخلفات اتفاقية الشراكة ما بين الفترة 2005 إلى غاية 2019 هو تآكل الاحتياطات الوطنية وتدهور القدرة الشرائية مقارنة بالاتحاد الأوروبي مما يفرض على الهيئات بضرورة عادة النظر في بنود وحيثيات الاتفاقية.

دراسة (سائي و خمقاني، 2020) التي جاءت بعنوان "سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية" هدفت هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر والدول الإفريقية، توصلت نتائج هذه الورقة البحثية أن الجزائر ساهمت بشكل كبير في دعم البنية التحتية للدول الإفريقية في إطار عدة مشاريع استثمارية تنموية في مختلف المجالات الاقتصادية، حيث قامت باستثمار حوالي 200 مليون دولار أمريكي لتنمية مالي والنيجر سعياً منها إلى محاولة النهوض بعملية التنمية في المنطقة.

دراسة (الحواس، 2021) حول "آفاق الشراكة الجزائرية-الصينية: نحو ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية" هدفت الدراسة إلى محاولة إبراز الاستثمارات الصينية في الجزائر وتوصلت هذه الدراسة أن الجزائر تحتل المرتبة الرابعة من بين الدول الإفريقية التي استفادت من الاستثمارات الصينية المباشرة تتركز بشكل كبير في الاستثمار في البنية التحتية والهياكل القاعدية (الطرق ومنشآت البناء)، وسمح منطق الصين الذي يقوم على شراكة رابح - رابح أن يحتل المراتب الأولى من بين الشركاء الاقتصاديين للجزائر.

دراسة (سلطاني، 2022) بعنوان "أهمية تطوير الشراكة الاقتصادية التركية لبناء تكامل إقليمي" هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن أهم نقاط القوة التي تمكن تجسيد مشروع تكامل اقتصادي بين الجزائر وتركيا، أبرزت نتائج الدراسة أنه من الممكن تطوير الشراكة الاقتصادية الجزائرية التركية إذا توفرت الإرادة السياسية وتوفرت بعض الظروف والمعايير الاقتصادية والموضوعية في الجزائر.

دراسة (بوتشيش، 2022) تحت عنوان "التعاون الجزائري الصيني: الواقع والآفاق" هدفت الدراسة إلى التعرف على مجالات التعاون بين الجزائر والصين ومستقبل هذا التعاون آفاق 2023، توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن التعاون بين الجزائر والصين يشمل المجالات الاقتصادية، التكنولوجية، السياسية والصحية وهو يأخذ شكل تصاعدي ذو نزعة براغماتية مبني على شراكة حقيقية في ظل تحقيق المصالح المشتركة بين البلدين.

2. التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتركيا:

تعتبر الجزائر أكبر شريك تجاري لتركيا في إفريقيا حيث ومنذ عام 2006 بدأت العلاقات الاقتصادية تتطور بين البلدين، بعد سياسة الانفتاح التي تبناها تركيا على إفريقيا يتبعها إعلان تركيا حليف استراتيجي رسمي للاتحاد الإفريقي سنة 2008 (سلطاني، 2022) ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن أصبحت الجزائر قبلة للاستثمارات التركية فقد بلغت نسبة الاستثمارات التركية في الجزائر 4.5 مليار دولار عام 2018.

وفي الواقع تنشط عدة شركات تركية ضمن قطاعات مختلفة في الجزائر أهمها مجمع "توسيلي" للحديد والصلب الذي حقق صادرات بأكثر من 700 مليون دولار، مجمع "تايل" بشراكة مع "تايبا" لقطاع النسيج، قطاع البناء والنقل البري، الأدوات الكهربائية وغيرها.

1.2 واقع الشراكة الاقتصادية بين الجزائر وتركيا في مجال الصناعة:

قبل التطرق إلى واقع الشراكة الجزائرية التركية، وجب أولا التعرف والوقوف على ماهية الشراكة الأجنبية ومنه مصطلح الشراكة الاقتصادية.

تعرف الشراكة الأجنبية بشكل عام على أنها "عقد أو اتفاق بين شخصية أو مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء للقيام بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدماتي أو تجاري...، حيث لا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال، بل يمتد أيضا إلى المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والمعرفة التكنولوجية وكذا المساهمة في جميع عمليات مراحل الإنتاج والتسويق بهدف تقاسم الطرفين المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية" (مسعودي و بن حمود، 2021).

تعرف الشراكة الاقتصادية على أنها أي نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون أشخاص ذو مصالح مشتركة لإنجاح مشروع معين، وهي الإستراتيجية الأكثر انتشارا من طرف المستثمرين الأجانب، حيث يقومون بالتعاون مع شركاء محليين من أجل إنجاز مشروع معين.

كشفت نتائج القطاع الصناعي الجزائري في الآونة الأخيرة عن مدى هشاشته حيث أن المؤسسات الجزائرية بنوعها العام والخاص لم تستطع لحد الآن تحقيق معيار التنافسية والجودة والاكتفاء الذاتي في الأسواق المحلية فما بالك بالأسواق العالمية، وهي النقطة التي وجب معالجتها في الاقتصاد الجزائري، ولعل دخول تركيا كشريك اقتصادي وتجاري للجزائر هي الفرصة المناسبة لعلاج هذا الخلل مع الشريك التركي لكونه يمتلك كل المعايير التي سبق ذكرها، وبموجب ذلك تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجزائر وتركيا (الجزائر ممثلة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية السابقة وتركيا ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة) في تاريخ 28 نوفمبر 2004 بالعاصمة الجزائرية، الهدف من هذه المذكرة هو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاسيما تلك المتعلقة بالجودة والتكنولوجيا ومساعدتها للدخول إلى أسواق دول أخرى وكذا تطوير المهارات التسييرية للقطاع الخاص الجزائري عبر برامج تكوينية خاصة.

ساهم توقيع معاهدة التعاون والصدقة في ماي 2006 بين الجزائر وتركيا في رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا 4 مليار دولار عام 2020 ما ساهم في خلق 34 ألف وظيفة بالجزائر.

2.2 الاستثمارات التركية في الجزائر:

تشير الإحصائيات أن أكثر من 1400 شركة تركية تنشط في الجزائر حيث وصلت قيمة الاستثمارات التركية في الجزائر حوالي 5 مليار دولار، وترغب تركيا في توقيع اتفاقية تجارة حرة مع الجزائر مؤكدة أن العلاقات الاقتصادية مبنية على مبدأ رابح-رابح بين البلدين.

✓ **مجمع "توسيلي" للحديد والصلب:** أنشئ هذا المجمع في وهران بالجزائر من طرف شركة تركية "رتوسيلي آيرون أندستيل" في إطار تنويع الصادرات خارج المحروقات تطلب استثمارا حجمه 1.8 مليار دولار، يضم هذا المجمع تسعة وحدات إنتاج وأكثر من 4000 عامل وبطاقة إنتاجية تصل إلى 700 ألف طن سنويا من منتجات الصلب (جمعة، مدني، و محمد، 2017)، أنتج مجمع توسيلي سنة 2019 حوالي 3 ملايين طن من مواد الحديد والصلب، صدر هذا المجمع أول شحنة له بحوالي عشرة آلاف طن من حديد البناء إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

يخصص المجمع منتجات موجهة للسوق المحلي ومنتجات أخرى موجهة للتصدير للخارج ويعتبر المجمع من أكبر الاستثمارات التركية المباشرة في الخارج، ويهدف المجمع إلى خلف فرص عمل وتشجيع نقل التكنولوجيا في هذا القطاع.

✓ **مصنع "تايل" للغزل والنسيج:** أنشئ هذا المصنع في غليزان بالجزائر سنة 2013 بين الشركة التركية "انترتاي" فرع من مجمع "تايبا" والمجمع العمومي الجزائري للخياطة والألبسة (جمعة، مدني، و محمد، 2017)، يفوق استثماره ما قيمته 171 مليار دينار جزائري، يعتبر هذا المصنع الأكبر من نوعه في إفريقيا في صناعة النسيج ويوفر حوالي 10000 منصب عمل، بطاقة إنتاجية تبلغ 30 مليون متر من الخيط سنويا بالنسبة للنسيج، 12 مليون طن بالنسبة للغزل و30 مليون قطعة من ألبسة وبدلات ومعاطف، يوجه نصف إنتاجه للسوق المحلي والنصف الآخر للسوق الأوروبي، إذ قام هذا المصنع بتصدير أول شحنة من خيوط النسيج في جوان 2018 نحو تركيا وإيطاليا وبلجيكا والبرتغال وغيرها...

✓ منشآت البنية التحتية: يبلغ عدد الشركات التركية الناشطة في الجزائر أكثر من 200 شركة خاصة في قطاع الأشغال العمومية والبناء حسب الإحصائيات المقدمة من الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار يتركز أغلبها في بناء السكنات وبناء السدود وإنجاز الجسور والسكك الحديدية والطرق السريعة، تنوي الشركات التركية مضاعفة الاستثمارات المباشرة خلال السنوات القادمة بالنظر إلى الاحتياجات الضخمة المعبر عنها محليا في قطاع منشآت البنية التحتية في الجزائر (سلطاني، 2022).

3.2 الإستثمارات الجزائرية في تركيا: تتجه أنظار المستثمرين حاليا نحو الاستثمار في تركيا نتيجة تقديمها عدة مميزات وتسهيلات للمستثمرين وأيضا نتيجة فتحها أبواب الاستثمار في الصناعة والزراعة والعقارات وغيرها من المجالات، وقد بدأت الجزائر مؤخرا الشروع في إنجاز عدة مشاريع ضخمة في تركيا سنذكر أهمها في مايلي:

✓ المشروع البتروكيميائي لإنتاج البوليبروبيلان: وقعت المؤسسة الوطنية للمحروقات في الجزائر " سوناطراك " مع شركة " رونيسونس هولدنغ " التركية ثلاثة عقود لتطوير المشروع البتروكيميائي لإنتاج البوليبروبيلان بمدينة جيهان بولاية أضنة التركية بتكلفة قدرها 1.7 مليار دولار لاستخدام غاز البروبان الجزائري لإنتاج مادة البولي بروبيلين البلاستيكية التي تدخل ضمن عدة صناعات منها السيارات والنسيج والصيدلة، وستبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا المصنع حوالي 450 ألف طن سنويا من مادة البوليبروبيلان التي ستوجه لتلبية احتياجات تركيا من هذه المادة ثم تصدير الباقي للخارج.

✓ واردات تركيا للغاز الطبيعي من الجزائر: تعتبر الجزائر من أكبر المصدرين للغاز الطبيعي في العالم إذ برزت كبديلا مهما لدول القارة الأوروبية حيث يبلغ الإنتاج الجزائري الكلي حوالي 130 مليار متر مكعب سنويا من الغاز حسب بيانات سوناطراك الرسمية وبلغت إيرادات الشركة الجزائرية سوناطراك من صادرات النفط والغاز في 2021 أكثر من 35 مليار دولار، وتعتبر تركيا أبرز الوجهات المستقبلية للغاز الطبيعي المسال من الجزائر بحصة 37 % تلتها فرنسا، اسبانيا، إيطاليا ثم المملكة المتحدة.

تعتبر تركيا أحد أكبر مستوردي الغاز في أوروبا إذ تعد روسيا أكبر موردها ثم أذربيجان والجزائر حيث تستورد تركيا حوالي 38 % من الغاز الجزائري (تركيا، 2020) بنسبة تقدر بحوالي 4.4 مليار متر مكعب وهو الأمر الذي يعزز العلاقة الاقتصادية الثنائية بين البلدين.

4.2 التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا:

بلغ حجم المبادلات الجزائرية التركية حوالي 4.2 مليار دولار سنة 2021 ضمن خطة مشتركة متوسطة المدى بين الجزائر وتركيا لبلوغ قيمة 10 مليار دولار بوجود أكثر من 1400 تركية مستثمرة في الجزائر وهو ما يؤكد حجم الشراكة الإستراتيجية بين البلدين في المجال الاقتصادي والتجاري.

وبلغت قيمة الصادرات الجزائرية إلى تركيا حوالي 2.5 مليار دولار فيما قدرت قيمة الواردات حوالي 1.7 مليار دولار، وتتشكل الصادرات من المنتجات الطاقوية بنسبة 90 % من الغاز الطبيعي المميع والبتترول الخام والغاز الطبيعي المسال (سكيو، 2022).

أما بخصوص الواردات التركية نحو الجزائر فتتمثل في مركبات النقل وقطع الغيار ومنتجات الحديد والفولاذ والمنتجات النسيجية والمعادن غير الحديدية والحبوب ومشتقاتها ومواد التغليف والبلاستيك وغيرها.

3. مقومات مناخ الاستثمار في الجزائر: تتوفر الجزائر على جملة من المقومات الطبيعية والاقتصادية والسياسية التي تسمح لها بجذب المزيد من الاستثمارات نلخصها في النقاط التالية:

✓ **الموقع الجغرافي:** تقع الجزائر في موقع جغرافي ممتاز شمال القارة الإفريقية لها عدة حدود مع عدة بلدان إفريقية ولها إطلالة على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي يقدر بـ 1200 كلم مربع، على مقربة من بلدان الاتحاد الأوروبي. تتميز الجزائر بشساعة المساحة الجغرافية وتنوع التضاريس (غابات، صحاري، جبال، سهول خصبة....) وتنوع الأقاليم المناخية (كوراد، 2017) وتتوفر على جو مشمس (مدة أشعة الشمس تصل إلى 3000 ساعة سنويا) وهذا ما يعتبر ثروة حقيقية مستدامة تتميز بالتنوع.

✓ **توفر الموارد الطبيعية والثروات المعدنية:** تملك الجزائر احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي والبتروول حيث تحتل الجزائر المرتبة 15 من حيث احتياطي النفط في العالم، حيث تمون الاتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي بالإضافة إلى العديد من الموارد الطبيعية متمثلة في مناجم الحديد والرخام والمعادن الأخرى كالححاس والفوسفات والزنك والألمنيوم والكاولين، ما يؤهلها لتكون بيئة جاذبة للاستثمارات، ويحفز العديد من الدول من بينها تركيا للدخول في المسار التكاملي مع الجزائر.

تزخر الجزائر بثروات معدنية متنوعة تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، وتعتبر الثروات المعدنية مواد أولية قابلة للتحويل والتصنيع، وتدخل في صناعة العديد من المنتجات مما يعزز الطاقات الإنتاجية ويخفض من التكلفة النهائية للمنتجات.

✓ **توفر موارد بشرية هامة:** يبلغ عدد سكان الجزائر حوالي 43 مليون نسمة، تمثل فئة الشباب أكبر شريحة سكانية في الجزائر، تبلغ نسبة المتعلمين 70% من السكان، وتسجل الجزائر تخرج نحو 120 ألف خريج جامعي سنويا وحوالي 150 ألف متربص من مراكز التكوين المهني (كوراد، 2017) حيث تعتبر هذه الفئة مورد بشري هام وهي الأداة الحقيقية للتنمية الاقتصادية، فهي مصدر التخطيط والإنتاج والتطوير، وهي عنصر إدارة وتشغيل الموارد الطبيعية المتاحة، كما تساهم الموارد البشرية في خدمة أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية إذا توفرت الظروف الايجابية التي تستثمر طاقاتها.

لقد ركزت تركيا في إستراتيجيتها التنموية على الفرد باعتباره جوهر وصانع التنمية، حيث ركزت تركيا على تسخير جملة من الإمكانيات على رأسها الرفع من مستوى الدخل الفردي، توفير مستوى تعليمي ورعاية صحية جيدة، والعمل على إصلاح النظام المالي والاقتصادي (حاج قويدر و محمد، 2014).

✓ **توفر البنية التحتية المناسبة:** تتوفر الجزائر على بنية تحتية بها طرقات معبدة (الطريق السيار شرق غرب) ووسائل نقل مثل شبكات للسكك الحديدية وعدة مطارات داخلية ودولية، كما تتوفر على 31 ميناء من الحجم الصغير للصيد

البحري، وميناءان لتصدير المنتجات النفطية، مما يساهم في إنجاح التعاون الاقتصادي بين الجزائر والدول الراغبة في الاستثمار فيها.

- ✓ **اتساع حجم السوق الوطني:** تستورد الجزائر العديد من المنتجات والمواد المصنعة والتجهيزات بحكم أنها دولة استهلاكية بالدرجة الأولى، وهي تجاور الأسواق الأوروبية والأسواق الإفريقية والأسواق العربية، ما قد يعطي الدول الراغبة في الاستثمار في الجزائر سوقا مفتوحا لتصريف مختلف المنتجات والخدمات.
- ✓ **المناخ القانوني والاستثماري:** فتحت الجزائر الأبواب أمام الاستثمار كما أصدرت العديد من القوانين والمراسيم المتعلقة بالاستثمار أبرزها القانون رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار لعام 1993 والقانون رقم 03-01 الصادر بموجب الأمر الرئاسي رقم 03-01 الموافق لـ 20 أوت 2001، والأمر رقم 04-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 لتنظيم وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتعزيز دور الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (ANDI)، ما يجعل الجزائر دائما منظمة ومحفزة وتعمل على خلق جو ملائم للاستثمارات الأجنبية والوطنية.
- ✓ **الحوافز الجبائية:** يقصد بالحوافز الجبائية تخفيض أو إنقاص في المعدلات الضريبية المطبقة في الحالات العادية على ممارسة الأنشطة الاقتصادية، خاصة على المشاريع التي تسطرها الدولة والتي تدخل ضمن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

قامت الجزائر في سبيل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الاستثمارية بتقديم مجموعة من الحوافز الجبائية في شكل إعفاءات وتخفيضات (دائمة أو مؤقتة) حسب نوع النشاط، وإنشاء كذلك المجلس الوطني للاستثمار مكلف بإعداد استراتيجيات لتطوير الاستثمار وإنشاء هيكل جهوية تقوم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية، ومراجعة نظام التحفيز على الاستثمارات (شعباني، 2008).

- ✓ **الاستقرار الاقتصادي والسياسي:** تشهد الجزائر في الآونة الأخيرة استقرارا اقتصاديا وسياسيا وإعداد بيئة ملائمة للاستثمار حتى يومنا هذا، بعدما عانت الجزائر اضطرابات وعدة مشاكل داخلية أثرت على تدفق وحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، فبعد سنة 2000 وبعد إتباع الدولة سياسة المصالحة الوطنية واتخذت مجموعة من السياسات النقدية والمالية الملائمة هدفت كلها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والحد من التضخم، و عملت أيضا على زيادة تدفقات تحويلات العاملين بالخارج وهو ما مكّنها من زيادة دخول النقد الأجنبي إلى داخل الوطن (جعفري، 2022).

خاتمة

تعد تركيا من أهم الشركاء الاقتصاديين للجزائر بجانب الصين مجددة عن أملها في الكثير من المناسبات حول ضرورة الشروع في مفاوضات لإنشاء منطقة تبادل حر بين الجزائر وتركيا، من جانب الجزائر فقد فتحت أبوابها لكل فرص الاستثمار و

منحت الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأتراك خاصة وأن تركيا تتبنى مبدأ رايح-رايخ وتستثمر في البلاد بدون أي شروط سياسية.

تعتبر تركيا دولة قوية تلعب دورا محوريا في إقليمها، ودولة جاذبة وراغبة في الاستثمار، تميل إلى نموذج التعاون الاقتصادي في تحقيق مصالحها، تتوفر على أهمية اقتصادية إنتاجية وسياسية كبيرة، وتعتمد على نموذج الانفتاح الاقتصادي خاصة بعد سنة 1999 حيث تعتبر تركيا نموذجا تنمويا يحتذى به في الانطلاق الاقتصادي لما حققته من مكاسب على كافة الميادين، فالرؤية الاقتصادية التي اعتمدها تركيا مبنية على تفعيل التعاون الاقتصادي والارتقاء بالعلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية من خلال تفعيل كافة الإمكانيات المادية والبشرية على أحسن قدرة، ما وضعها ضمن أكبر الاقتصاديات تنافسا في العالم.

يبلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا حوالي 5 مليار دولار وينوي البلدان رفعه إلى مستوى 10 مليار دولار لإقامة بنية تحتية منتجة، لا يمكنها فقط الدخول إلى الأسواق الإفريقية بل المنافسة مع الأسواق الأوروبية أيضا مما سيسمح بتنوع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

في المقابل تسعى الجزائر لتقديم مزيدا من الامتيازات التسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين الأجانب لتشجيعهم على الاستثمار في الجزائر ومراجعة قانون الاستثمار والقضاء على مشكل البيروقراطية الإدارية والفساد الذي يعرقل حسن سير الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، والاهتمام بتطوير المنتجات المحلية والشركات والمؤسسات الوطنية واعتماد الجودة والتكنولوجيا وفق المعايير العالمية.

تتوزع الأنشطة الاقتصادية في تركيا بين عدة قطاعات إنتاجية وخدمانية منها الصناعة والزراعة والسياحة والتجارة والعقارات وغيرها، وهو في الحقيقة ما يجب أن تعمل عليه أكثر الجزائر وعدم حصر نشاطها الاقتصادي في تصدير في منتجات البترول والغاز فقط الذي ينتج رهن أداء الاقتصاد الوطني وارتباط الميزانية العامة بتقلبات أسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية.

قائمة المراجع:

1. Nazire Nergiz Dincer ،Koru Ayca Tekin و ،Yasar Pinar .(2018) .Costs of a missing FTA : the case of Turkey and Algeria .*Empirica*.505-489 ،(03) 45 ،
2. احوال تركية. (2020 ,01 27). تاريخ الاسترداد 04 07 ,2023 ، من <https://2u.pw/OtaVX5v>

3. انور سكيو. (18 08، 2022). قضايا. تاريخ الاسترداد 04 20، 2023، من <https://2u.pw/0taVX5v>
4. جمال جعفري. (2022). أثر عدم الاستقرار الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 2000-2020. *التكامل الاقتصادي*، 10 (03)، 499.
5. راوية مسعودي، و سكيينة بن حمود. (2021). الشراكة الجزائرية التركية في مجال صناعة النسيج: دراسة حالة المجمع الجزائري التركي للنسيج TAYAL. *دراسات اقتصادية*، 15 (03)، 481.
6. زكريا جمعة، بن شهرة مدني، و بزاوية محمد. (2017). دور الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية واقع وآفاق (المجال الصناعي نموذجاً). *جامعة المنارة للدراسات الاقتصادية*، 1 (1)، 1-23.
7. صالح بضياف. (2020). اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2019 بين الواقع والمأمول. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، 23 (02)، 1113.
8. عمر بوتشيش. (2022). التعاون الجزائري-الصيني: الواقع والآفاق. *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، 07 (01)، 496.
9. فاطيمة كوراد. (2017). مناخ الاستثمار وأثره في جذب وتحفيز الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. *مجلة الإبداع*، 07 (07)، 02.
10. قوين حاج قويدر، و ترفو محمد. (2014). التجربة التنموية التركية الواقع والآفاق"، دراسات في التنمية والمجتمع. *دراسات في التنمية والمجتمع*، 04 (02)، 04.
11. كعبوش الحواس. (2021). آفاق الشراكة الجزائرية الصينية (نحو ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية). *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية*، 12 (01)، 217-256.
12. لطفي شعباني. (2008). واقع وتكلفة الحوافز الجبائية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، 20 (01)، 194.
13. ليلي أوشن. (2011). الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. *مذكرة ماجستير في القانون، تخصص قانون التعاون الدولي*، 08.
14. محمد رضا سلطاني. (2022). أهمية الشراكة الاقتصادية الجزائرية التركية لبناء تكامل إقليمي. *مجلة المعيار*، 13 (01)، 64.
15. يوسف سائحي، و عبد الهادي خمقاني. (2020). سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الافريقية. *الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية*، 9 (5)، 121-137.